الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية و الثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الثانية والعشرون

المعقودة يوم الجمعة

٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

LIBRARY
NOV 17 1977
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس: السيد طليعة (ايران)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيل

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/32/SR.22
10 November 1977
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

77-57373

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/32/11 و Add.1 و Corr.1 و Add.2)

١ - السيد كوه (سنغافورة) : قال ان حكومة سنغافورة قد أعلنت ، في رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ وموجهة الى رئيس لجنة الاشتراكات ، أنها قد قررت الامتناع عن دفع اشتراكها في الميزانية العادية للأمم المتحدة ريثما تقوم لجنة الاشتراكات باعادة النظر في نسبة النصيب المقرر على سنغافورة . وقد قررت اللجنة ، على نحو ما هو مذكور في تقريرها (A/32/11) ألا تخفض الجدول الجديد النصيب المقرر على سنغافورة - والذى زاد من ٠٤ر٠ في المائة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ الى ٠٨ر٠ في المائة لعام ١٩٧٧ - وكان السبب الذى أبدى هو أن الدخل القومي لسنغافورة قد تضاعف فيما بين الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ والفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

٢ - وأضاف أن اللجنة قد قامت ، عند قياس قدرة سنغافورة على الدفع ، بمقارنة القيمة المطلقة للدخل القومي لسنغافورة بالأسعار الجارية للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، بعد تحويل هذه القيمة الى دولارات الولايات المتحدة ، بالأرقام المناظرة للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ . بيد أن اللجنة لم تأخذ عاملين في الاعتبار لدى قيامها بذلك . ويتمثل أولهما في أن قيمة دولار سنغافورة قد ارتفعت عن قيمة دولار الولايات المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة فيما بين الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ والفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، ولذلك فانه قد بولغ ، بهذا القدر ، في تقدير الدخل القومي لسنغافورة مقوما بدولارات الولايات المتحدة . ومن ناحية ثانية ، فان سنغافورة قد شهدت معدلا للتضخم مرتفعا ، على نحو استثنائي (٨ر١١ في المائة بالمقارنة مع متوسط عالمي نسبته ٢ر٨ في المائة) ، وهو ما أدى بصورة اصطناعية الى تضخيم دخلها القومي بالأسعار الجارية بنسبة ٦ر٣ في المائة على الأقل بالمقارنة مع الدخل العالمي . وقال انه اذا أخذت هذه الارقام في الاعتبار لاتضح أن الدخل القومي لسنغافورة كما قدرته لجنة الاشتراكات للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ قد غولي في تقديره بنسبة ٢٤ في المائة تقريبا . وبذلك ينبغي تخفيض اشتراك سنغافورة من ٠٨ر٠ في المائة الى ٠٦ر٠ في المائة .

٣ - ومضى قائلا ان لجنة الاشتراكات قد قامت ، في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (A/31/11) ، بالنظر في امكانية قياس القدرة على الدفع ليس على أساس الدخل القومي فحسب بل على أساس صافي الأموال أو الثروة أيضا . بيد أن اللجنة قد ذكرت في تقريرها الاخير (A/32/11) أن الدخل القومي في المرحلة الراهنة لعلم الاحصاء يعتبر المؤشر الوحيد الذى يمكن تجميعه احصائيا لجميع البلدان ومن ثم استخدامه باعتباره المقياس الرئيسي لقدرتها على الدفع . بيد أنه يمكن في حالة سنغافورة حساب القدرة على الدفع على أساس مؤشرات أخرى أيضا ،

(السيد كوه ، سنغافورة)

بما في ذلك صافي القيمة المالية أو الثروة التي تكون المعلومات متاحة بشأنها بشكل ميسر .

٤ - واستطرد قائلا ان سنغافورة بلد صغير ذو موارد طبيعية محدودة وعلى ذلك يتعين عليه أن يستورد تقريبا جميع احتياجاته من الأغذية وغيرها بأسعار لا سيطرة له عليها بتاتا . وهكذا فان سنغافورة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية ، ويظهر ميزانها التجارى عجزا كبيرا . وقال انه اذا أخذ هذا العجز في الميزان التجارى في الاعتبار ، فان القدرة الحقيقية لسنغافورة على الدفع ستشاهد بوضوح أكبر وأن مقدار اشتراكها في ميزانية الأمم المتحدة سيمكن تقريره بشكل أعدل . كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا الخصائص التي يتسم بها اقتصاد كل بلد . ففي حالة سنغافورة ، وهو بلد يتسم بدرجة عالية من التحضر وليس به تقريبا قطاع زراعي ، لا يعتبر الدخل القومي وحده مؤشرا جيدا على القدرة على الدفع .

٥ - وقال ، انه فيما يتعلق بامكانية تخفيف التخييرات الشديدة في الأنصبة بين جدولين متتاليين ، انه كان قد أشير بوجوب حصر التغييرات بالزيادة أو النقصان بين ١٠ و ٣٠ في المائة . وأضاف أن وفده لا يشارك أغلبية أعضاء اللجنة الرأى بأن فرض مثل هذه الحدود يشكل حيدا جوهريا عن المبدأ الأساسي المتعلق بالقدرة على الدفع . وعلى العكس من ذلك ، فان وفده يعتقد أن فرض حد أعلى على التغييرات في الأنصبة بين جدولين متتاليين سيكون متمشيا مع رجاء الجمعية العامة الوارد في القرار ٣١ / ٩٥ ألف وأنه لن يشكل حيدا جوهريا عن مبدأ القدرة على الدفع نظرا لأن الجمعية العامة نفسها قد سبق أن قررت فرض حدود على نسب الأنصبة ذوى الاشتراكات العليا والدنيا . وذكر أن وفده يقوم ، نظرا لهذه الاعتبارات ، بدراسة امكانية القيام ، في الدورة الحالية ، باقتراح اقرار قاعدة جديدة تضع حدا نسبته ٥ في المائة على الزيادات في الأنصبة بين جدولين متتاليين تجنبا للتغييرات المفرطة . وقال ان وفده يفكر أيضا في تقديم مشروع قرار ينقّح مقدار النصيب المقرر على سنغافورة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٦ - وفي الختام ، قال ان وفده يقبل بالمبدأ القائل بوجوب تمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء على أساس قدرتها على الدفع . كما يسلم أيضا بأن معيار الدخل القومي مؤشر تقريبي ولكنه مفيد في تحديد القدرة على الدفع كما يقر بأنه ينبغي للبلدان النامية أن تقوم ، عند تحسن حالتها الاقتصادية ، بدفع نصيب أكبر من نفقات المنظمة . ومع ذلك فان النصيب المقرر على سنغافورة نصيب مفرط .

٧ - السيد سوكالسكي (بولندا) : قال انه يدرك التعقيد الذى يتسم به وضع جدول للأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة ، خاصة بالنظر الى أن ١٥ دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها ١٤٩ دولة تتحمل ٨٣ في المائة من مجموع ميزانية المنظمة . وهذا يفسر الاختلال القائم بين قسمة الالتزامات المالية فيما بين الدول وبين اشتراك هذه الدول في عملية اتخاذ القرارات .

(السيد سوكالسكي ، بولندا)

٨ - وأضاف قائلا انه يحق لبولندا ، التي دأبت دائما على النهوض بنزاهة بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة ، أن تتوقع معاملة منصفة . ومع ذلك فان وفده لم يتمكن في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة من اقرار جدول الأنصبة المقترح لأن النصيب المقرر على بولندا قد ارتفع من ١٢٦ر١ في المائة الى ١٤٠ر١ في المائة وهي زيادة لا يمكن تبريرها وترجع الى اهمال عوامل معينة. وقال ان النصيب المقرر على بولندا سيزداد ، وفقا لجدول الأنصبة الموصى به للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، بنسبة ١٣ر٠ في المائة عن مثيله للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ولن يقل عن مثيله لعام ١٩٧٧ الا بنسبة ١ر٠ في المائة .

٩ - وأردف قائلا ان قدرة بولندا على الدفع - ولا سيما بالنظر على عدم قابلية عملتها للتحويل - لم تؤخذ في الاعتبار عند حساب نصيبها المقرر ، وذلك على نحو مخالف لأحكام قرار الجمعية العامة ٣١/٩٥ . وذكر أن لجنة الاشتراكات لم تأخذ في الاعتبار البيانات التي قدمتها بولندا لجعل جدول الأنصبة أكثر انصافا . كما أن اللجنة لم تحسن القياس الاحصائي للقدرة على الدفع في حالة بولندا - باستثناء ما قامت به من زيادة فترة الاساس الاحصائي الى سبع سنوات . كما لم تبذل اللجنة أية محاولة للتخفيف من التغيير المفرط في النصيب المقرر على بولندا فيما بين جدولين متتاليين ولم تقدم أى تبرير لهذه الزيادة الكبيرة . وقال ان وفده لا يستطيع بسبب ذلك أن يشارك في رأى اللجنة القائل بأن الجدول الموصى به يمثل أقرب صيغة يمكن للجنة أن تضعها تنفيذا لما أصدرته اليها الجمعية العامة من توجيهات (A/32/11 ، الفقرة ٧٠) .

١٠ - واستطرد قائلا ان هناك عددا من العوامل التي تفسر النسبة المفرطة للنصيب المقرر على بولندا . وأول هذه العوامل هو أن قدرة الدول الأعضاء على دعم الأمم المتحدة ماليا ، وربما رغبة هذه الدول في ذلك ، أبعد ما تكون عن التناسب مع الدور الذى تقوم به في المنظمة . ويتمثل ثانيها في وجود اختلال جغرافي نظرا لأن اللجنة الخامسة لم تعط لدول أوروبا الشرقية حتى الآن مكانها الملائم في لجنة الاشتراكات عندما تم توسيع هذه الهيئة . وثالثها هو أن الزيادة التي لا يمكن تبريرها في النصيب المقرر على بولندا انما تعزى الى الطرق التي تتبعها اللجنة . وعلى الرغم مما ذكرته اللجنة في الفقرتين ٣ و ٦٤ من تقريرها ، فانها لم تأخذ في الاعتبار التقلبات في النشاط الاقتصادى في بولندا ، أو قدرة بولندا على الحصول على عملة أجنبية ، والتدهور في معدلات التبادل التجارى الخاصة بها ، أو الزيادة الكبيرة في وارداتها . وفضلا عن ذلك ، فانه على الرغم من أن اللجنة قد أكدت في تقريرها على الصعوبات التي واجهتها في تجميع بيانات بشأن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للدول الاعضاء وفي المقارنة بين هذه البيانات ، فانها لم تتردد في أن تخلص في تقريرها (A/32/11) الى أن نسب الأنصبة الموصى بتقريرها على الدول الاعضاء لها ما يبررها في ضوء بيانات الدخل القومي ذات الصلة وصلاحيات اللجنة (الفقرة ٥٧) .

(السيد سوكالسكي ، بولندا)

١١ — وأضاف قائلا اند فيما يتعلق بصيغة الدخل الفردى المنخفض ، فان كون الصيغة نفسها قد ظلت تستخدم طوال ٢١ عاما ، قبل تعديل حدها الأدنى الخاص بالخصم الى ١٨٠٠ دولار في السنة الماضية ، ليس حجة مقنعة تؤيد الابقاء على الحد الحالي . بل يمكن رفع هذا الحد الى ٢٥٠٠ دولار نظرا لآثار التضخم في العالم ، وينبغي للجنة أن تنهض بهذه المهمة على وجه الاستعجال . أما العامل الاخير فيتمثل في أن الامانة العامة ، وخاصة الوحدات الاحصائية المختصة ، تتحمل نصيبها من المسؤولية عن الزيادة التي لا يمكن تبريرها في النصيب المقرر على بولندا . وقال اند تم حساب الدخل القومي لبولندا في الواقع على أساس سعر الصرف الذى استخدم في تحديد بدل الاقامة لموظفي الأمم المتحدة الذين اشتركوا في حلقة دراسية في بولندا في عام ١٩٧٣ . وحتى اذا كان هذا السعر قد استخدم في حالات معينة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة ، فانه كان ينبغي يقينا ألا يستخدم لحساب الدخل القومي لبولندا لأغراض تحديد نسبة نصيبها المقرر .

١٢ — وفضلا عن ذلك ، فان المكتب الاحصائي بالأمم المتحدة قد ذكر أنه قام ، عند حساب الدخول القومية لبلدان ذات اقتصادات مخططة ، باستخدام متوسط سعر الصرف الفعلي الذى أرسلته الى الأمانة العامة حكومات تلك البلدان والذى نشر في ' النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة '. وأضاف ان وفده قد درس المسائل ذات الصلة الواردة بالنشر ولاحظ ان أسعار الصرف الشهرية المبينة حتى ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ فيما يتعلق ببولندا كانت تقريبا ضعف الأسعار التي استخدمها المكتب الاحصائي للفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٥ . وابتداء من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، تم، بأثر رجعي، استبدال هذه الاسعار في النشرة بسعر صرف جديد أكثر انخفاضا ، وهو السعر الذى استخدمته لجنة الاشتراكات في دورتها المعقودة في ربيع عام ١٩٧٦ عندما بدأ الجدل حول هذا الأمر .

١٣ — وفي الختام ، قال اند لهذه الاسباب فان وفده لا يستطيع أن يؤيد جدول الأنصبة المقترح للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ والوارد في الوثيقة A/32/11 .

١٤ - السيد ديل روساريو (الفلبين) : قال انه ينبغي على اللجنة ، ريثما يوضع أسلوب منهجي منتظم لجمع البيانات الاحصائية لقياس الثروة القومية ، ان تواصل الأخذ بالدخل القومي كمؤشر للقدرة على الدفع . وانه ينبغي على الدول الأعضاء ان يسعوا الى تقديم البيانات المطلوبة في الوقت المحدد إما عن طريق لجنة الاحصاءات وإما عن طريق اللجان الاقتصادية الاقليمية كي لا تعتمد لجنة الاشتراكات على بيانات قد تكون قديمة . وكذلك ينبغي على الدول الأعضاء ان تكون قادرة على احالة المعلومات الاضافية الى رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة . ويمكن للجنة في حالات معينة ان ترجع ايضا الى احصاءات الدخل القومي التي أعدها البنك الدولي . وأضاف ان وفده يرى ضرورة اجراء مزيد من الدراسات لتأمين مقارنة أعدل بين الدخول القومية بالنظر الى الأخذ بسعر صرف قائم بين دولار الولايات المتحدة والعملات الأخرى .

١٥ - وأردف يقول انه على الرغم من الآراء التي أبدتها لجنة الاشتراكات في الفقرة ٣٧ من تقريرها (A/32/11) ، فان وفده لن يعارض تعديل طول فترة الأساس وفق ما ترتئيه اللجنة اذا كان ذلك سيساعد على وضع جدول منصف للأنصبة . وأضاف ان وفده يرحب بالاعفاء الذي منحته لجنة الاشتراكات الى البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض المتأثرة بالمشاكل الاقتصادية أشد التأثر ، وان الديون الخارجية ماتزال تكوّن عبئا ثقيلا على البلدان النامية ، وانه في حالة الفلبين مثلا ، يخصص ٢٠ في المائة من حاصلات التصدير ، لخدمة الديون . وذكر انه ينبغي على لجنة الاشتراكات أيضا ان تواصل مراعاة الآثار المدمّرة للكوارث الطبيعية وهبوط أسعار السلع المصدّرة وارتفاع أسعار الواردات ، ولا سيما الاحتياجات من الطاقة ، والعوامل الاقتصادية الأخرى .

١٦ - ومضى يقول ان وفده يشاطر ممثل سنغافورة آراءه ويرى انه ينبغي على لجنة الاشتراكات ان تنظر مرة أخرى في تأثير التضخم وتقلب اسعار العملات على اقتصاد بلد ما نظرا الى ان هذين الأمرين يرفعان على نحو مصطنع من الدخل القومي لذلك البلد وقدرته على الدفع .

١٧ - وذكر ان وفد الفلبين يؤيد تطبيق الجدول المقترح للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ التي ستكمل في الواقع دورة السنوات الثلاث . وانه يؤيد التوصيات المقدمة من لجنة الاشتراكات والواردة في الفقرة ٩٣ من تقريرها بشأن الترتيبات التي سيتخذها الأمين العام لدفع الاشتراكات بغير دولار الولايات المتحدة ؛ ويؤيد كذلك جدول الأنصبة الوارد في الفقرة ٩٨ والخاص بعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

١٨ - السيد الكتاني (العراق) : أشار الى ان المطلوب من اللجنة الخامسة في هذه الدورة ان تقرر ما اذا كان تقرير لجنة الاشتراكات (A/32/11) قد استجاب لما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣١/٩٥ . وقال انه يود أولا وقبل كل شيء ، ان يؤكد على ان الاهتمام الأول لوفده لم يكن فقط منصبا على الحصول على خفض نصيب العراق وانما على دراسة الطريقة التي يمكن بها تكييف الأسلوب البالي المتّبع منذ سنوات في وضع جدول الأنصبة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي

(السيد الكتاني ، العراق)

والسياسي . وأضاف انه لا ينبغي ان يفسر أى تعليق على تقرير لجنة الاشتراكات بأنه انتقاد لرئيس اللجنة أو أعضائها الذين يتمتعون بثقة الجمعية التي انتخبتهم .

١٩ - وأردف يقول ان وفده يعلق أهمية كبيرة على معايير ثلاثة كان وفده قد شدّد عليها في العام الماضي : أولها ان خفض الحد الأدنى ، بغية التخفيف من عبء البلدان الأقلّ قدرة على الدفع ، كان موضوع قرار الجمعية العامة الذى ليس للجنة الاشتراكات الا ان تنفذه في وضع جدول الأنصبة .

٢٠ - وثانيها انه حصل في العام الماضي اتفاق عام على معيار آخر هو الحاجة الى اجتناب وجود اختلافات مفرطة في الأنصبة بين جدولين متتاليين . فعلى الرغم من ان لجنة الاشتراكات لم تعد تتبع منذ عام ١٩٥١ القاعدة القائمة على انه لا ينبغي ان يزيد نصيب أية دولة بأكثر من ٢٠ في المائة بين الجدولين ، فانه لا ينبغي لنصيب الدولة ان يزيد مع ذلك الى مالا نهاية . لذا طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣١/٩٥ ألف ، من لجنة الاشتراكات ان تضع في اعتبارها هذا العامل الهام . وأضاف ان لجنة الاشتراكات ، مع ذلك ، لم تستجب في تقريرها لذلك الطلب استجابة مرضية ، وان اللجنة ، على مايبدو ، تدافع عن الأسلوب الذى تتبعه حتى الآن وستواصل اتباعه مالم تصدر اليها تعليمات دقيقة . فاللجنة تقول ، على سبيل المثال ، في الفقرة ٢٢ من تقريرها ان الدخل القومي هو المؤشر الوحيد في حين تتردد في الموافقة على ان دراستها لعدد كبير من المؤشرات كانت قيمة وانها ستأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار في الحالات المنفردة . وأضاف ان من المؤسف ان دوائر الامانة العامة التي تعتمد عليها لجنة الاشتراكات لم تقم بمتابعة توصيات الجمعية العامة على النحو المناسب .

٢١ - وفيما يتعلق بالمعيار الثالث ألا وهو استمرار التفاوت فيما بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، قال ان لجنة الاشتراكات أشارت في الفقرة ٤٤ من تقريرها الى أنه لا يوجد تعريف واحد مقبول بوجه عام للبلدان التي تسمى بلدانا نامية ، وان تكن اللجنة قد أشارت في العام الماضي الى ان قائمة البلدان النامية هي نفس قائمة البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين . فلعلّه يوعز ، اذن ، الى لجنة الاشتراكات بأن تعمل على ألا يزداد مجموع النسبة المئوية من الميزانية الذى ستدفعه البلدان النامية مادامت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع ، ولعلّه تقدم الى اللجنة قائمة البلدان النامية .

٢٢ - وأردف يقول انه بينما يقبل وفده بتردّد جدول الأنصبة الموضوع للعامين القادمين ، فانه يود ان يؤكد على وجوب قيام اللجنة العامة ، قبل اجتماع لجنة الاشتراكات لوضع جدول الأنصبة لأعوام ثلاثة ، باصدار تعليمات دقيقة جدا بشأن التغيرات العليا المحتملة في النسبة المئوية بين جدولين متتاليين وبشأن النصيب النسبي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٢٣ - السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشاد بلجنة الاشتراكات للجهود التي

(السيد وولف ، الولايات المتحدة الامريكية)

بذلتها في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة المبداة في العام الماضي . وأشار الى ان اللجنة قد أجملت في الفقرات من ١٠ الى ٢٢ في تقريرها مابذلت من جهود لاستحداث مؤشرات اقتصادية واجتماعية تضاف الى مجموع الدخل القومي المتمثل في أرقام نقدية . واستنتجت اللجنة في الفقرة ٢٢ ان الدخل القومي هو المؤشر الوحيد الذى يمكن استخدامه بوصفه المقياس الرئيسي للقدرة على الدفع .

٢٤ - وأشار الى الفقرة ٥١ من التقرير ، ولاحظ ان الأثر الذى نجم عن صيغة الدخل الفردى المنخفض كان تحويل نسبة مئوية قدرها ٨١ر٥ وتعادل ماينوف على ٢٣ مليون دولار ، من بلدان الدخل الفردى المنخفض الى بلدان الدخل الفردى المرتفع حسبما شرح ذلك في الفقرة ٦٠ . وجاء في الفقرة ٥٤ أنه على الرغم من اختلافات الرأى في لجنة الاشتراكات بشأن تبرير مزيد من التخفيضات في جدول الأنصبة بسبب صيغة الدخل الفردى المنخفض ومد فترة الأساس الى سبع سنوات ، فانه قد تقرر اجراء مزيد من التخفيضات في الأنصبة . وعلى هذا ، أحدثت ثلاثة تخفيضات أولها التخفيض المترتب على تطبيق صيغة الدخل الفردى المنخفض ، وثانيها التخفيض الناجم عن مد فترة الأساس الاحصائية الى سبع سنوات ، وثالثها التخفيض الذى ترك تقريره لتقدير لجنة الاشتراكات . وقال انه جرت الاشارة في الفقرة ٦٤ الى ان الأنصبة المقررة ، في جدول ١٩٧٧ ، للبلدان النامية البالغ عددها ١١٧ بلدا قد بلغت ١١ر٧٣ في المائة من ميزانية المنظمة ، في حين بلغت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء الباقية البالغ عددها ٢٧ دولة ٨٨ر٢٧ في المائة في الميزانية . وأضاف ان حسابات وفده تبين ان البلدان المتقدمة النمو البالغ عددها ٢٧ بلدا ستدفع بموجب جدول الأنصبة المقترح للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، مانسبته ٠٤ر٨٩ في المائة وهذه حالة قد تنجم عنها آثار خطيرة على السيادة المالية لمنظمة الأمم المتحدة .

٢٥ - وفيما يتعلق بالفقرات ٩٩ الى ١٠٢ من التقرير ، لاحظ ان بعض أعضاء لجنة الاشتراكات رأى ان من الشذوذ منح البلدان النامية ذات الدخول القومية الضخمة والمبالغ الضخمة من العملات الأجنبية تخفيضات على حساب البلدان الأخرى التي تعاني من انتكاس شديد في اقتصاداتها .

٢٦ - وأردف ان وفده يتساءل عما اذا كانت المشكلة تكمن في مبدأ القدرة على الدفع من حيث انه يتعارض منطقيا مع مبدأ مساواة جميع الدول الأعضاء في السيادة ، الوارد في الفقرة ١ من المادة الثانية من الميثاق . وقال انه ربما يتعين النظر في وضع صيغة جديدة تقرها الجمعية العامة ، وذلك ان هناك تباينا في الوقت الراهن ناجما عن الصيغة الأساسية للسيادة ، وهي الصيغة التي تتناقض أشد التناقض مع مبدأ المساواة للجميع المقبول عالميا " لكل انسان صوت واحد " . ولهذا السبب ، وبالنظر الى ان وفده يرى انه ينبغي ان تتقاسم الدول الأعضاء الاضطلاع بمسؤوليات الأمم المتحدة ومنافعها ، فان وفده لن يتمكن من التصويت بتأييد جدول أنصبة يسند قدرا غير كاف من المسؤوليات الى البلدان التي ارتفعت دخولها ارتفاعا مذهلا .

٢٧ - السيد أكاشي (اليابان) : أشار الى الجدل الذى أثاره في العام الماضي جدول الأنصبة ورحّب بتقرير لجنة الاشتراكات الذى يتضمن تفصيلات أكثر من تقرير العام الماضي . وقال ان الوفد الياباني أعلن في الدورة الحادية والثلاثين عن انه يرى ضرورة اجتناب احداث زيادات مفاجئة في الأنصبة نظرا الى ان من شأن هذه الزيادات ان تثير مشاكل للبلدان المعنية ولأنه قد يكون من المرغوب فيه الجمع بين الدخل القومي والمؤشرات الأخرى القائمة على أساس الثروة القومية والرفاه القومي . وأضاف ان مما يسرّ وفده انه يلاحظ ان لجنة الاشتراكات قد نظرت بتعمق في هذه المسائل . وقال ان من الأهمية ألاّ يغيب عن البال الفارق الأساسي بين البلدان التي بلغت درجة النضج في التقدم في النمو والبلدان التي لم تصبح متقدمة في النمو الا حديثا ، حتى لو تماثلت ظاهريا بيانات دخولها القومية مثلما ينبغي التمييز بين البلدان النامية الأكثر تقدما والبلدان النامية الأقل تقدما .

٢٨ - وأردف ان وفده يرحب بتوصية لجنة الاشتراكات بمد فترة الأساس الاحصائية من ثلاث سنوات الى سبع سنوات ، لأن من شأن هذا المد ان يتخذ الى حد ما بديلا لمعايير الثروة القومية وان يخفف من الآثار المترتبة على التغيرات المفاجئة في جدول الأنصبة . وقال ان من المأمول فيه ان تسعى لجنة الاشتراكات والامانة العامة الى استحداث أساليب أعدل لتقييم القدرة على الدفع تلبية للرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٥ . ومع ان من المؤسف انه يتعذر في الوقت الراهن استحداث مؤشر وحيد لمستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادى ، فان من المشجع ان نلاحظ ان الأمم المتحدة ستنشر قريبا مبادئ توجيهية دولية لاعداد بيانات عن الثروة القومية ، وان لجنة الاشتراكات ستنظر مجددا في أسلوب تحويل العملات القومية الى وحدة مشتركة . وقال ان وفده يتعاطف تعاطفا كبيرا مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، ويرى ان من شأن تطبيق صيغة الدخل الفردى المنخفض ومد فترة الأساس والنظر بصورة فردية في بعض حالات الشدة التي تواجهها بلدان معنية ان تخفف الى حد كبير من مصاعب تلك البلدان .

٢٩ - وأضاف ان من المستساغ ان يبلغ نصيب اليابان ٨ر٦٤ في المائة من ميزانية فترة السنتين القادمة وهو نصيب يقل بمقدار ٠٢ر٠ في المائة عن نصيبها لعام ١٩٧٧ وان كان يزيد بنسبة ٢٠ في المائة عن نصيبها للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، على الرغم من ان الحكومة اليابانية تواجه مشاكل مالية خطيرة . وأردف يقول ان بلده يسرّه ان يشارك في نفقات تمويل الأمم المتحدة التي تعلق اليابان عليها أهمية كبيرة ، غير ان الجمهور والبرلمان في اليابان يريان انه لا انسجام هناك بين استمرار ازدياد المسؤولية المالية لليابان وبين ما تضطلع به اليابان في المنظمة من دور محدود الى حد ما .

٣٠ - وقال انه جرى لأسباب سياسية تعديل مبدأ القدرة على الدفع من حيث الحدان الأعلى والأدنى ، وهو المبدأ الذى توافق اليابان عليه بطيبة خاطر ، ذلك ان من غير المنطقي ان يقوم

(السيد اكاشي ، اليابان)

عدد قليل من البلدان بتمويل حصة كبيرة من ميزانية المنظمة ؛ فمبدأ المسؤولية الجماعية يقضي بأن تتحمل الدول كافة فقيرة وغنية نصيبا متماثلا من المسؤولية في المنظمة ، وهذا أمر لا يعتبر غير متّسق مع تقاسم العبء المالي تقاسما ينطوي على درجة معقولة من المفاضلة ويتسم بالعدل .

٣١ - السيد اوليتان (نيجيريا) : شدّد على ان وفده لم يمكنه الموافقة على تقرير اللجنة في الدورة الماضية لأن وفده متردد في تقديم دعمه المالي والمعنوي الى الأمم المتحدة ، نظرا الى ان نيجيريا لا تدأب فحسب على ان تدفع على الفور النصيب المقرر عليها وانما تدأب دائما على تقديم تبرعات بصورة طوعية . والسبب في انها لا تؤيد احداث أي تغيير في جدول الأنصبة هو انها ترى ان الزيادات الحادة في اشتراكات دول معينة والانخفاضات الحادة كذلك في اشتراكات دول أخرى لا تنسجم مع الحقائق الاقتصادية .

٣٢ - وأضاف انه مما يسعد وفده ان تقرير لجنة الاشتراكات الجديد (A/32/11) قد فاق التقرير الماضي في نطاقه وعمقه . وقال ان اللجنة آخذة في الابتعاد عن المنهج التقليدي المتبع في حساب الدخل القومي ولا سيما منذ ان قررت الجمعية العامة ان القدرة على الدفع هي المعيار الأساسي الذي يقوم عليه جدول الأنصبة . وقال ان اللجنة حددت طائفة كبيرة من العوامل التي يمكن استخدامها لتسوية الدخول القومية للدول : فقد اعترفت على سبيل المثال ، بأنه ليس من شأن البيانات المتعلقة بالثروة القومية وصافي الرفاه القومي ان توسّع فحسب من الأساس الذي تقاس على أساسه القدرة على الدفع وانما من شأنها ان تستعمل كذلك لقياس المقومات الهيكلية لكل بلد (الفقرة ١٨) ؛ وبأنه يجب على البلدان التي ازدادت دخولها زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ولكنها لا تتمتع بمقومات هيكلية جيدة ان تمتنع لفترة من الوقت عن تخصيص اجزاء كبيرة من دخولها القومية للاستهلاك (الفقرة ٢١) ؛ وان الدخل القومي لبلدان معينة يعتمد ، الى حد كبير ، على الصادرات من الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد (الفقرة ٢٥) .

٣٣ - ومضى الى القول انه يتضح من تعليقات لجنة الاشتراكات انه ينبغي على الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ان تمنح أولوية أعلى لتجميع البيانات الاحصائية وغيرها من البيانات بغية تيسير مهمة اللجان المقبلة . وعلاوة على ذلك ، طرحت اللجنة في تقريرها اسئلة كثيرة ينبغي العثور على أجوبة عنها بغية التخفيف من الأعباء التي ماتزال تتحملها دول معينة .

٣٤ - واختتم كلامه بالقول ان وفده لا يجد صعوبة في تأييد مشروع القرار بشأن جدول الأنصبة المقترح من جانب اللجنة على أساس الفهم بأن جدول الأنصبة لن ينطبق الا على فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فقط .

٣٥ - السيد فرناندييز ماروتو (اسبانيا) : قال ان التقرير المعروض على اللجنة يمثل ، بالمقارنة بالتقارير السابقة للجنة الاشتراكات ، تحسنا ملحوظا وانه تجدر الاشادة باللجنة لجودة نوعية اعمالها ولجهودها لتنفيذ تعليمات اللجنة الخامسة ، وان المعلومات الواردة في التقرير انعكاس دقيق جدا لحقيقة الحال .

٣٦ - وأضاف ان وفده يرى ان الاختلافات المقترحة في جدول الانصبة المقررة للسنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فيما يتصل بالانصبة المقررة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا انما هي تغييرات منصفة .

٣٧ - وبعد ان ذكّر بأن المبدأ الاساسي الذى ينظم قسمة نفقات الامم المتحدة هو " القدرة على الدفع " اشار الى النقد المسيئ الى حد ما للاحصاءات الواردة في القرار ١٤ (د - ١) والذى ينوه بأن من العسير تحديد هذه القدرة بوسائل احصائية فقط وأن من المستحيل التوصل الى صيغة دقيقة . وقال انه لا يشك ، من جانبه ، في انه ينبغي استعمال البيانات الاحصائية لفترة ما لقياس القدرة على الدفع ، ولكنه بالنظر الى ان هذه القدرة تختلف من وقت الى آخر فان الوضع المثالي في هذا الشأن هو أن تحدد هذه القدرة بأقصى ما يمكن من الدقة في وقت أقرب ما يكون الى الوقت الذى يستحق فيه " الدفع " اذا اريد للنتائج ان تكون انعكاسا اصدق لواقع الحال . ولهذا فان وفده يعلق اهمية كبيرة على قرار لجنة الاشتراكات بأن ترسي جدول الانصبة المقررة للسنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ على اساس احصاءات الدخل القومي للسنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٥ وأضاف انه اذا كان القصد من هذا القرار هو تخفيف حدة الاختلافات في اشتراكات مختلف الدول الاعضاء فانه يبدو انه قد حقق الغرض منه .

٣٨ - ومضى يقول ان الاختيار التحكمي لفترة الاساس هذه التي مدتها سبع سنوات يقتضي العودة الى استعمال الاحصاءات الاقتصادية التي استعملت في تحديد جداول السنوات المالية السابقة مما يحدث تشويها ينبغي تصحيحه كما يتضح من الآراء التي اعربت عنها لجنة الاشتراكات والمشار اليها في الفقرة ٤٠ من تقريرها (A/32/11) . وذكر ان اللجنة ، باستخدامها لبيانات السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٥ ، قد قللت من الأهمية الخاصة التي ينبغي ايلاؤها ، لدى تحديد معدلات الأنصبة المقررة لبلدان معينة ، الى التردى الحاصل في احوالها الاقتصادية في السنوات القلائل الاخيرة من فترة الاساس .

٣٩ - وقال ، على سبيل المثال ، ان النصيب المقرر لأسبانيا الذى ارتفع من ٩٩ر٠ في السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦ الى ٣ ٥ر١ لسنة ١٩٧٧ قد ظل على نفس المستوى على الرغم من انه كان يمكن منطقيا توقع تخفيضه كيما يأخذ في الاعتبار حقيقة ان الحالة الاقتصادية في اسبانيا قد تردت دون شك في نهاية هذه الفترة ، وانه يبدو بدلا من ذلك ان التحول المواتي في الاقتصاد الذى حدث خلال السنوات القلائل الاولى من هذه الفترة قد اخذ في الاعتبار بغية ابقاء هذا النصيب على ما هو عليه وان استعمال البيانات الاحصائية للسنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٥ لم يخفضه على النحو

(السيد فرنانديز ماروتو ، اسبانيا)

الذى كان يحق لأسبانيا ان تتوقعه . وعلى هذا فانه لا يدرى كيف يمكن للجدول الجديد المقترح أن يعكس التقلبات في قدرة بلده الحقيقية على الدفع خلال السنوات القلائل الاخيرة من الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥ .

٤٠ - وأردف يقول انه يود ان يعرف عدد الدول الاعضاء التي قدمت بيانات احصائية عن سنة ١٩٧٥ كيما تؤخذ هذه البيانات في الاعتبار في الجدول الذى ستضعه لجنة الاشتراكات وأن الرد على هذا السؤال سيمكنه من ان يحدد بدقة الاهمية التي اوليت لسنة ١٩٧٥ في فترة الاساس التي مدتها سبعة سنوات والتي استعملتها اللجنة لتحديد الجدول المقترح . وأضاف ان من غير المنصف أن تستعمل فترة الاساس هذه التي مدتها سبع سنوات فيما يتصل بعدد معين من الدول الاعضاء على حين تستخدم فترة اخرى او فترة اقصر فيما يتصل بدول اخرى .

٤١ - وقال انه يشك بشدة في ان التغير الاعتباطي في فترة الاساس الاحصائية سيؤدى تلقائيا الى وضع جدول للانصبة المقررة في الامم المتحدة يتسم بقدر أكبر من الانصاف . واضاف انه قد يتسنى ، بفضل تمديد فترة الاساس ، تخفيف الاختلافات من جدول الى آخر بيد أنه لا شك في انه سيصبح من المتعذر في هذه الحالة تقييم التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الاعضاء في فترات معينة بنفس الدقة ومن ثم فان البيانات لن تعكس الحالة الحقيقية بصورة كافية لتحديد القدرة الحقيقية على الدفع لكل من هذه الدول في لحظة معينة .

٤٢ - ومضى يقول انه يرى لكل هذه الاسباب ان فترة الاساس التي اعتمدتها لجنة الاشتراكات اطول مما ينبغي وانه قد يكون من المستصوب استعمال فترة اساس مدتها عامان مما يتفق مع دورة الميزانية التي مدتها عامان أو فترة مدتها عام واحد لانه ستتوفر للجنة في هذه الحالة بيانات عن فترة اقرب ما تكون الى الوقت الذى يستحق فيه الدفع ولانها ستكون في موقف افضل يمكنها من تحديد الواقع الاقتصادى المباشر في الدول الاعضاء الذى يحدد قدرتها الحقيقية على الدفع في اى لحظة من اللحظات .

٤٣ - وقال فيما يتعلق باحتمالات تحسين المقياس الاحصائي للقدرة على الدفع ان وفده لا يوافق موافقة تامة على الرأى الذى ذكرته لجنة الاشتراكات في الفقرة ٢٢ من تقريرها والقائل " ... ان الدخل القومي ، في المرحلة الراهنة لعلم الاحصاء ، يعتبر المؤشر الوحيد الذى يمكن في الوقت الحالي جمعه احصائيا بالنسبة لجميع البلدان ومن ثم استخدامه باعتباره المقياس الرئيسي لقدرتها على الدفع " . وذكر أن المشكلة في المقام الاول ليست مشكلة علمية وانما هي مشكلة عملية محضة وان من غير المناسب اذن الكلام في هذا الصدد عن " علم الاحصاء " ، وانه ينبغي من ناحية اخرى ألا يكون من المتعذر الاخذ بمؤشر مركب يجمع بين الدخل القومي الصافي وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى التي يتم اختيارها وقياسها وفحصها على النحو المناسب بغية القضاء على اية اعتبارات قد تحول دون اجراء تقدير منصف للقدرة على الدفع . وقال ان مشكلة قياس المؤشرات ليست مشكلة يتعذر حلها واذا تم ذلك فانه سيصبح من المتيسر اجراء مزيد من التنقيح لرقم الاساس

(السيد فرنانديز ماروتو ، اسبانيا)

الذى يعكس القدرة على الدفع . وعلى هذا فلا ينبغي للجنة الاشتراكات التي سلمت في الفقرة ٢٢ من تقريرها بأن دراستها لعدد كبير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كانت قيمة أن تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار في حالات معينة فحسب وانما ينبغي لها ان تدرس المسألة بمزيد من التعمق وان تقترح نظاما موضوعيا وهاما كي لا تتهم بالجمود والنزعة الى الابقاء على ما هو قائم .

٤٤ - واردف يقول انه على الرغم من ان وفده ممتن للجنة الاشتراكات للسماح له بتقديم معلومات اضافية فانه مضطر لأن يلاحظ ان النصيب المقرر لاسبانيا هو نفس النصيب الذى كان مقررا في عام ١٩٧٧ وأن اللجنة ربما تكون قد مارست سلطاتها التقديرية في هذا الصدد . وأشار الى انه قد طلب الى اللجنة في الدورة السابقة ان تزود اللجنة الخامسة بكافة الوثائق الاساسية المستخدمة في تحديد جدول الانصبة المقررة ، ولكن هذا لم يتم ايضا .

٤٥ - وذكر ان وفده يسلم بأن لجنة الاشتراكات قد قامت بعمل رائع حتى الآن ولكنه مقتنع تماما بوجوب تحسين نوعيتها التقنية وبوجوب ان تكون مفتوحة بدرجة اكبر حتى لا تضطر الى استعمال سلطتها التقديرية على نحو ما حدث في الماضي . واقترح ، تحقيقا لهذه الغاية ، نظاما لتناوب جميع الدول الاعضاء كيما يتسنى لها ان تشترك في اعمال اللجنة بغية ضمان اجراء قسمة عادلة ومنصفة لنفقات المنظمة . واضاف انه ليس من الصالح العام انشاء فئات من الاعضاء الدائمين او شبه الدائمين في لجنة الاشتراكات .

٤٦ - السيد ليباتوف (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ بارتياح ان لجنة الاشتراكات قد سعت لاتخاذ قرارات تتسم بالانصاف وتحظى بقبول الجميع وانها قد اخذت في الاعتبار الرغبات التي اعربت عنها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، هذا فضلا عن ان تقرير اللجنة الاخير يتضمن من المعلومات اكثر مما تضمنه التقرير السابق .

٤٧ - واضاف ان لجنة الاشتراكات قد اجرت دراسة تفصيلية لامكانية استخدام مؤشرات ومعايير احصائية اخرى في تحديد قدرة الدول الاعضاء على الدفع وانها قد درست مقترحات اخرى قدمت في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وان نتائج هذا التحليل تؤكد ان الطريقة المستخدمة حاليا في تحديد جدول الانصبة المقررة طريقة سليمة وان الدخل القومي مؤشر موثوق به ويمكن حسابه بالطريقة الاحصائية لجميع البلدان . وقال ان وفده يؤيد ايضا كل التأييد النتيجة التي خلصت اليها اللجنة والتي تؤكد من جديد حقيقة ان بيانات الدخل القومي بالاسعار الحالية توفر صورة على قدر كاف من الدقة للحالة الاقتصادية لمختلف البلدان وانها هي المؤشر الرئيسي الذى يمكن بواسطته قياس قدرة هذه البلدان على الدفع .

٤٨ - ومضى يقول ان لجنة الاشتراكات قد اخذت في الحسبان مصالح البلدان النامية وذلك بالتوصية بتخفيض النصيب المقرر لـ ٦٦ دولة الى ٠,٠١ في المائة وبمراعاة المشاكل الخاصة التي

(السيد ليباتوف ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

تعاني منها البلدان النامية وحالة البلدان التي يصل الدخل القومي فيها الى أدنى معدل له. وذكر أن اللجنة قد حاولت أيضا ، عند تحديد القدرة الحقيقية للبلدان على الدفع ، ان تخفف من الاختلافات المفرطة في الأنصبة المقررة .

٤٩ - وأضاف أنه على الرغم من أن وفده يدرك أن لجنة الاشتراكات قد اضطرتها الظروف الى مضاعفة فترة الأساس المستخدمة في تحديد جدول الأنصبة المقررة فانه يرى وجوب ألا يكون هذا العمل سابقة لأعمال اللجنة .

٥٠ - وفي ختام كلمته قال ان وفده يؤيد نتائج وتوصيات لجنة الاشتراكات وأنه سيصوت في صالح مشروع القرار الذى قدمته اللجنة في تقريرها .

٥١ - السيد شاه الدين (ماليزيا) : قال أنه يود أن يهنئ لجنة الاشتراكات لما بذلته من جهد للاستجابة للطلبات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٣١/٩٥ على الرغم من أن وفده يدرك أن جدول الأنصبة المقررة الجديد المقترح لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لا يمكن أن يرضي كافة الدول الأعضاء . وأضاف ان اللجنة قد حاولت أيضا أن تحسن المؤشرات الاحصائية للقدرة النسبية على الدفع وانه نظرا لصعوبة الجمع بين أرقام الدخل القومي والعوامل الاجتماعية الاقتصادية الاخرى بغية الوصول الى مؤشر شامل واحد ، فقد خلصت اللجنة أن نتيجة مفادها أن الدخل القومي سيستمر في كونه المؤشر الرئيسي الذى يمكن استخدامه لقياس القدرة على الدفع .

٥٢ - وأردف يقول انه قد استخدم في حساب جدول الأنصبة المقررة عنصران جديدان فقط ألا وهما تخفيض الحد الادنى للأنصبة المقررة الى ٠,٠١ في المائة وتمديد فترة الأساس من ثلاث سنوات الى سبع . وعلى الرغم من أن نصيب بلاده المقرر قد زاد بموجب الجدول الجديد بنسبة ٢٩ في المائة على معدل النصيب المقرر للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦ فان بلده على استعداد لأن يفي بالتزاماته المالية قبل الأمم المتحدة . ومع هذا فانه يقدر المشاكل الخاصة التي تعاني منها بلدان معينة مثل سنغافورة وأنه يرى أنه ينبغي أن تولى هذه المشاكل الاهتمام الواجب لدى حساب الأنصبة المقرر لهذه البلدان . وقال ان وفده اذ يدرك المهمة الشاقة التي تواجه لجنة الاشتراكات في وضع صيغة تأخذ في الاعتبار الآراء المتباينة التي أعرب عنها في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة فانه على استعداد لأن يشارك في اتفاق الرأى الذى يثق انه سيتم التوصل اليه على الرغم من تحفظات بعض الوفود .

٥٣ - السيد نودى (فرنسا) : قال ان تقرير لجنة الاشتراكات (A/32/11) الذى هو نتيجة مباشرة للتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ سنتين بعد مناقشة مستفيضة يمثل حلا وسطا ومن ثم فانه لا يمكن أن يرضي جميع الدول الاعضاء على نحو تام . وأضاف أن المهمة المكلفة بها اللجنة - الا وهي وضع معايير جديدة وتنقيح المعايير القديمة وتخفيف الفروق الشاسعة في الأنصبة المقررة فيما بين جدولين متتاليين - تتجاوز احيانا نطاق المنهجية الى نطاق السياسة . بيد أن

(السيد نودى ، فرنسا)

وفده يتفق مع رئيس لجنة الاشتراكات ، على انه لا ينبغي لهذه اللجنة أن تحول نفسها الى هيئة للتفاوض . وأن من شأن تقرير اللجنة الذى هو أكثر شمولا مما كان عليه الحال في الماضي ولا يتضمن معلومات قيمة فحسب وانما يتضمن ايضا تحليلا مفصلا لعملية تفكير اللجنة ، ان يمثل معلما بارزا دون شك .

٥٤ - وقال ان من الصحيح أن الطريقة التي تطبقها اللجنة تؤدى أحيانا الى نتائج مشكوك فيها وأن وفده يوافق الى حد ما على التحفظات التي أعرب عنها ثلاثة من أعضاء اللجنة (الفقرات من ٩٩ الى ١٠٢ من التقرير) . وأنه يتعاطف أيضا مع موقف الوفد الاسترالي القائل بأن قدرة الدول على الدفع ينبغي أن تكون هي قدرتها الحالية .

٥٥ - ومضى يقول انه بالنظر الى أن الحالات الخاصة تتطلب علاجا خاصا ، فان وفده يؤيد ، في حالة عدم وجود حل أفضل ، الحل الوسط الذى توصلت اليه لجنة الاشتراكات شريطة أن يحظى بتأييد أغلبية كبيرة في اللجنة الخامسة . وأضاف أن هذا الحل الوسط يعكس التوصيات التي قدمت في العام الماضي ولاسيما فيما يتعلق بامكانية تمديد فترة الاساس الاحصائية (الفقرة ٤ (ب) من القرار ٣١/٩٥ ألف) وامكانية اجراء " تخفيضات " على الرغم من أن الخطوات المتخذة في هذا الصدد قد أثارت نقد . واستدرك قائلا ان هذا الحل الوسط لا يمكن أن يشكل سابقة للمستقبل ، وانه قد يكون من المتيسر ، اذا تغيرت الظروف الراهنة ، العودة ، كما اقترح ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، الى صيغة تقضي بتكييف جدول الأنصبة المقررة تدريجيا مع الأحوال الاقتصادية المتغيرة من أجل الوصول الى توازن اكثر انصافا في تطبيق المعايير المستخدمة لتحديد القدرة النسبية على الدفع مع القيام في نفس الوقت باجراء " تخفيضات " ، وان من شأن الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن هذه الامكانية عندما يحين الوقت .

٥٦ - السيد حسن (الامارات العربية المتحدة) : لاحظ أنه على الرغم من أن معظم الدول الأعضاء التسع والتسعين التي خفضت أنصبتها المقررة بموجب الجدول المقترح لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ بلدان نامية فان من بينها ثلاث دول كبرى وتسع دول أخرى أعضاء في لجنة الاشتراكات. وقال ان وفده قد ذكر في السنة الماضية لدى مناقشة جدول الأنصبة المقررة أن زيادة الأنصبة المقررة على البلدان لا تؤدى الا الى توسيع الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، مما يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة ، وأنه قد أدهشته التدابير التي اتخذت لزيادة النصيب المقرر على بلده من ٠٫٠٢ في المائة الى ٠٫٠٨ في المائة وأنه قد طلب اعادة النظر في الجدول ولكن هذا الاقتراح لم يعتمد ، لسوء الحظ ، وطبق الجدول الذى كان مقترحا لعام ١٩٧٧ .

٥٧ - وأشار الى أن النصيب المقترح لبلده لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ هو ٠٫٠٧ في المائة أى بزيادة قدرها ٣٥٠ في المائة على نصيبه المقرر في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ . وصرح بأن

(السيد حسن ، الامارات العربية المتحدة)

وفده لا يعارض هذه الزيادة الكبيرة لأنها لا تسرى الا على فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ولكنه سيعارض أى زيادة مماثلة في المستقبل . وأضاف أن وفده يرى أنه ينبغي للاختلافات بين جدولين متتاليين الا تتجاوز نسبة مئوية معينة وأنه ينبغي اتخاذ قرار في هذا الشأن ، كما ينبغي أيضا أن تؤخذ في الحسبان المؤشرات ذات الصلة لدى تحديد القدرة على الدفع لأن الدخل القومي لبلد ما يرتبط بموارده . وقال ان بلده ، على سبيل المثال ، يحصل على ٩٩ في المائة من دخله من النفط الذى هو مادة خام غير قابلة للتجديد وأنه بالنظر الى أن الحالة الاقتصادية الدولية قد اضطرته الى زيادة انتاجه فانه يتعرض للخطر المتوسط الأجل لاستنزاف ثروته القومية .

٥٨ - وأردف يقول أنه قد ورد في الفقرة ٢١ من تقرير لجنة الاشتراكات أنه " يجب على البلدان التي ازدادت دخولها زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ولكنها لا تتمتع بمقومات هيكلية جيدة أن تمتنع ، بحكم الضرورة ، ولفترة من الوقت ، عن تخصيص اجزاء كبيرة من دخولها القومية للاستهلاك قبل أن تصبح في وضع يمكنها من مناظرة البلدان المتقدمة النمو الناضجة من حيث الثروة المتراكمة لهذه الاخيرة " . وأضاف أن بلده يجد لزاما عليه أن يمضي قدما بمخططه الانمائي الوطني بغية القضاء على شرور الجهل والمرض والفقر التي ورثها عن ١٥٠ عاما من الامبريالية ، وأن عليه أن يزود نفسه بجيش وبالخدمات العامة . وقال ان بلده يقوم فضلا عن ذلك بتقديم المساعدة للبلدان النامية ولا سيما البلدان العربية ذات الدخل المنخفض بغية مساعدتها على تضييق الهوة الاقتصادية التي تفصل بينها وبين البلدان المتقدمة النمو . وقال ان هذا واجب مقدس يكرس له بلده ٢٥ في المائ من دخله وأنه قد قام بدافع من نفس الروح بتقديم ما يتوفى على ٠٠٠ ٤١٠ ٩ دولار من التبرعات للمنظمات والبرامج الدولية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وأنه يرى ان هذا دليل على سياسة سليمة فيما يتصل بالنفقات .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠